بحضور محمد بن زايد وعبد الفتاح السيسي

"ADQ" تُعين "مُدن" مطوراً رئيسياً لمشروع "رأس الحكمة"

الفعالية شهدت إبرام اتفاقيات تعاون مع أول مجموعة من الشركاء والمستثمرين لتطوير المشروع

بحضور الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات والرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة، أعلنت القابضة (ADQ)، الشركة الاستثمارية القابضة التابعة لحكومة أبوظبي، تعيين مجموعة "مُدن القابضة" الإماراتية، المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية تحت الرمز: MODON، مطوراً رئيسياً لمشروع رأس الحكمة على الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية.

يعد المشروع ضمن أهم المشاريع الاستثمارية والتطويرية في المنطقة، ويمثل خطوة محورية نحو ترسيخ مكانة رأس الحكمة وجهة رائدة عالمياً.

جرت مراسم توقيع اتفاقية تطوير المشروع بمدينة رأس الحكمة، وذلك بعد حصول شركة "القابضة" (ADQ) على حقوق تطوير المشروع في وقت سابق من عام 2024.

وستضم مدينة رأس الحكمة - التي تمتد على مساحة تزيد عن 170 مليون متر مربع - مرافق سياحية ومنطقة حرة ومنطقة استثمارية إلى جانب مشاريع سكنية وتجارية وترفيهية. ويقع "مشروع مدينة رأس الحكمة" على الساحل الشمالي لمصر على بعد 350 كيلومتراً شمال غرب القاهرة. ومن المتوقع أن يصل إجمالي الاستثمار التراكمي لهذا المشروع العملاق إلى 110 مليارات دولار أمريكي بحلول العام 2045. وسيسهم المشروع بشكل كبير في الناتج المحلي للاقتصاد المصري بنحو 25 مليار دولار أمريكي سنوياً، وسيوفر ما يقرب من 750 ألف فرصة عمل بشكل مباشر وغير مباشر.

فيما يركز مشروع رأس الحكمة في مراحله الأولى على البنية التحتية السياحية، إذ تمتد المدينة على مساحة 44 كيلومتراً من ساحل البحر الأبيض المتوسط، وعلى بعد أربع ساعات طيران لأكثر من 400 مليون سائح خارجي مع إمكانات ومقومات هائلة للنمو. وستعمل مجموعة مدن القابضة على استقطاب حصة كبيرة من سوق السياحة في البحر الأبيض المتوسط من خلال تقديم مناطق جذب فريدة وتجارب وفعاليات استثنائية على مدار العام. ويسهل المطار الدولي وشبكة المواصلات الحديثة بما فيها السكك الحديدية والقطارات وصول سياح من داخل مصر وخارجها.

وتحتضن مدينة رأس الحكمة لدى اكتمالها نحو مليوني نسمة مع أكثر من 40 كيلومترا من المساحات الخضراء وستضم مطاراً دولياً جديداً ومحطة قطارات عالية السرعة ومناطق سكنية ومساحات مكتبية وفندقية ومرافق للتجزئة والترفيه ومرسى عالمياً للقوارب واليخوت ومنطقة حرة خاصة. وإلى جانب تركيز هذا المشروع الضخم على جوانب السياحة والضيافة. تسعى "مدن" القابضة أيضاً إلى تطوير البنية التحتية الداعمة لمجموعة من الخدمات التجارية والمالية والتكنولوجيا إضافة إلى استقطاب أبرز الأحداث الترفيهية والرياضية والثقافية.

وبهذه المناسبة، قال محمد حسن السويدي وزير الاستثمار العضو المنتدب الرئيس التنفيذي لشركة "القابضة" (ADQ): "إن مشروع رأس الحكمة يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية نظراً لحجمه وتأثيره الكبيرين، حيث سيتيح العديد من الفرص الواعدة وسيساعد على تحفيز القطاع السياحي. وستوفر شركة مدن القابضة خبراتها في مجال التخطيط العمراني إضافة إلى حلولها المتقدمة والمبتكرة التي ستسهم في بناء وجهة عمرانية وسياحية رائدة".

من جانبه، قال جاسم محمد بوعتابة الزعابي رئيس دائرة المالية في أبوظبي عضو المجلس التنفيذي رئيس مجلس إدارة مدن القابضة: "نطمح إلى أن تصبح مدينة رأس الحكمة من أفضل الوجهات السياحية في حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة أنها تقع في جمهورية مصر العربية التي تشتهر بتاريخها العريق وغناها بالمعالم السياحية المتنوعة. ويسعدنا أن تتولى "مدن القابضة" تنفيذ هذا المشروع الطموح والضخم. وسنحرص على تسخير خبراتنا الواسعة ومفاهيمنا المبتكرة لتطوير المشروع والعمل مع شركائنا الاستراتيجيين لتكون رأس الحكمة محركاً مهماً لعجلة الاقتصاد المصري ونموذجاً للمجتمعات العمرانية المستقبلية".

وقال بيل أوريجان الرئيس التنفيذي لمجموعة مدن القابضة: "إن مدينة رأس الحكمة تعد من أهم المشاريع الاستثمارية والتطويرية لدى المجموعة خارج دولة الإمارات العربية المتحدة وسيحقق المشروع مستوى جديداً من التميز ليوفر تجربة استثنائية للزوار والمقيمين على حد سواء".

ويكمن سبب اختيار مجموعة "مدن القابضة" للعمل على هذا المشروع نظراً لما يحفل به سجلها من خبرات واسعة وغنية في تصميم وتنفيذ مخططات رئيسية لكبرى المشاريع العمرانية حيث ستتولى المجموعة تطوير المخطط الرئيسي للمشروع بكامله، والذي يشغل مساحة 170 مليون متر مربع، على أن يتم تنفيذه على مراحل، وستتولى مُدن مهام الإشراف على تطوير المشروع بالتعاون مع كبار المطورين المصريين والإماراتيين والعالميين.

إبرام اتفاقيات تعاون

وشهدت مراسم توقيع الاتفاقية إبرام اتفاقيات تعاون بين "مُدن القابضة" وأول مجموعة من الشركاء والمستثمرين لتطوير مشروع رأس الحكمة. وتضمنت الاتفاقيات الاستراتيجية عدة مذكرات في قطاع البنية التحتية مع شركة "طاقة" لاستكشاف فرص العمل لتطوير وتمويل وتشغيل مشاريع البنية التحتية، وشركة "إي اند مصر" لتصميم وتنفيذ البنية التحتية للمدينة الذكية بما في ذلك شبكات الاتصال الرقمي والألياف الضوئية والجيل الخامس (جي 5)، وشركة "أوراسكوم للإنشاءات" مقاولاً رئيساً للأعمال التمهيدية في مجال البناء.

كما جرى توقيع مذكرة تفاهم مع شركة "السويدي إليكتريك" لتوريد مواد البناء إضافة إلى اتفاقية تعاون مع "مطارات أبوظبي" لتصميم وتطوير وتشغيل المطار الجديد في المدينة. وفي قطاع التطوير العقاري وقعت اتفاقية مع شركة "كاندي إنترناشيونال" العالمية بهدف استكشاف فرص التعاون والاستفادة من النطاق الدولي الواسع للشركة في مجال تطوير العقارات الفاخرة.

وفي قطاع الفنادق والضيافة جرى توقيع اتفاقية تعاون مع كل من "مونتاج إنترناشيونال" و"أكور - بينيسمور" لتطوير وتشغيل الفنادق والمنتجعات في رأس الحكمة. وتضمنت الاتفاقيات أيضاً اتفاقية شراكة مع شركة "فالديرما" التي تعد أحد أكبر الشركات العالمية المتخصصة في تطوير وتشغيل ملاعب الغولف.

وفي القطاع الصحي تم توقيع مذكرة تفاهم مع شركة "برجيل القابضة" لتطوير مرافق رعاية صحية متعددة التخصصات، وتنفيذ حلول الرعاية الصحية المبتكرة.

وتعليقاً على ذلك، قال جاسم محمد بوعتابة الزعابي: "إن مشروع رأس الحكمة يعد أحد أهم المشاريع الاقتصادية والاستثمارية والتطويرية وأكبرها في المنطقة ما سيتطلب تضافر الجهود مع كبرى الشركات العالمية والمحلية في تنفيذه". وأضاف: "أن هذه الاتفاقيات تهدف إلى تطوير مشاريع تسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز القدرة التنافسية في مختلف المجالات وإبراز مكانة رأس الحكمة كمدينة متكاملة ومستدامة".

من جانبه، أكد بيل أوريجان: "أن مشروع رأس الحكمة يتطلب تخطيطاً عالياً وشراكات استراتيجية قوية لضمان تحقيق النجاح المنشود، مشيراً إلى أن تطوير مشروع عمراني بهذه الضخامة يتطلب خبرات وقدرات كبيرة وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال هذه الشراكات الاستراتيجية."

وستضم مدينة رأس الحكمة التي تمتد على مساحة تزيد عن 170 مليون متر مربع، مرافق سياحية ومنطقة حرة ومنطقة استثمارية إلى جانب مشاريع سكنية وتجارية وترفيهية. ومن المتوقع أن يصل إجمالي الاستثمار التراكمي لهذا المشروع العملاق إلى 110 مليارات دولار أميركي بحلول عام 2045.

جانب من توقيع الاتفاقية

بعد الإقفال الأول للاكتتاب الخاص لصندوق الابتكار

خياط: ثقة المستثمرين في «فينكس فنتشور» تؤكد قدرتنا على دعم قادة الصناعة

العبيد: نجاح جمع رأس المال شهادة على قدرة فريقنا على تحديد وجذب استثمارات ذات إمكانات عالية

الرزوقي : نحن في وضع جيد للاستفادة من الفرص المتنامية في النظام البيئي للتكنولوجيا بالمنطقة

أعلنت شركة فينكس فنتشور بارتنرز المحدودة، وهي شركة رائدة في مجال رأس المال المغامر التكنولوجي ومقرها سوق أبوظبي العالمي، الاقفال الأول للاكتتاب الخاص بصندوقها الأوّل، بتاريخ 04/10/2024.

وذكرت الشركة في بيان لها أنها ستوظف رأس المال الذي جُمع حديثًا للاستثمار فَي شركات ناشئة واعدة في مجال التكنولوجيا في مرحلة مبكرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك اقتصادات مجموعة العشرين، عبر المجالات السبعة التي يتخصص فيها الصندوق، بما في ذلك التكنولوجيا المالية، والصحة الرقمية، والتعليم الرقمي، والتكنولوجيا الزراعية والغذائية،والتكنولوجيا اللوجستية والحركية، وتكنولوجيا الطاقة والاستدامة، والتكنولوجيا الاستهلاكية.

وأضافت: ترتكز إستراتيجية الصندوق على تحديد ودعم روّاد الأعمال الرؤيويين الذين يقودون الابتكار والتغيير التحوّلي في مجالاتهم المختلفة.

إنجاز مهم

وقال المؤسس والرئيس التنفيذي للشركة ستيف خياط: "يسعدنا تحقيق هذا الإنجاز المهم الذي يؤكد الاهتمام القوي والالتزام من جانب المستثمرين وثقتهم في استراتيجية الاستثمار الخاصة بصندوقنا وقدرتنا على تحديد ودعم الجيل القادم من المؤسس والمدير التنفيذي في الشركة الدكتور مساعد الرزوقي قائلاً: "مع تدفق رأس المال، نحن في وضع جيّد للاستفادة من الفرص المتنامية في النظام البيئي للتكنولوجيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. نحن ملتزمون بالاستثمار في الشركات الناشئة التي لديها القدرة على إحداث اضطراب في صناعاتها وخلق تأثير إيجابي على المجتمع."يذكر أن الصندوق حقق بنجاح رأس ماله الأولي من مجموعة متنوعة من المستثمرين المحترفين،بما في ذلك المكاتب العائلية والأفراد ذوي الثروات الصافية العالية.

خطوة محورية

يمثل الإقفال الأول خطوة محوريَة في رحلة صندوق فينيكس فينتشر بارتنرز للابتكار، مما يتيح للشركة البدء في توظيف رأس المال ودعم الشركات في محفظتها.

وسيواصل الصندوق جمع رأس مال إضافي من خلال اقفالات لاحقة، بهدف الوصول إلى 50 مليون دولار بحلول 31 مارس 2026.

يتمتَع الشركاء المؤسسون خبرة جماعية تبلغ 60 عامًا في الاستثمار وإدارة الاستثمار ، وفهما عميقاً لقطاع رأس المال المغامر. وتلتزم الشركة بخلق قيمة طويلة الأمد لمستثمريها والشركات في محفظتها من خلال التوجيه الاستراتيجي والدعم التشغيلي والوصول إلى شبكة قوية من خبراء الصناعة.

لقطة جماعية للمسؤولين في "فينكس فنتشور بارتنرز"

يرتكز على إدراك احتياجات جميع الشعوب والدول

الغيص: منظمة «أوبك» تتبنى نهجا شاملا ومنصفا يعتمد على جميع مصادر الطاقة

هيثم الغيص

أكد الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) هيثم الغيص أن القيادة الفعالة في قطاع الطاقة تتطلب التوفيق بين الحاجة إلى تلبية الطلب المستقبلي للطاقة والحفاظ على أمن الطاقة وضمان توفير الطاقة للجميع بالإضافة إلى الحد من الانبعاثات.

وذكرت الأمانة العامة ل(أوبك) في بيان لها ان ذلك جاء في كلمة ألقاها الغيص خلال مشاركته في اجتماع وزراء الطاقة لمجموعة الدول ال20 الذي انعقد أمس الجمعة في مدينة فوز دو إيغواسو في البرازيل ممثلا المنظمة والدول الأعضاء فيها.

وأشار إلى أن "اتفاق باريس للمناخ يهدف إلى خفض الانبعاثات بدلا من التمييز بين مصادر الطاقة المختلفة".

كما أشار الغيص إلى أن منظمة أوبك تتبنى نهجا شاملا ومنصفا يعتمد على استخدام جميع مصادر الطاقة وتبني جميع التقنيات في مسارات الطاقة المستقبلية وهذا النهج يرتكز على إدراك احتياجات جميع الشعوب والدول وأنه لا يوجد حل أو مسار موحد يلائم جميع الدول مضيفا أنه لا بد من الأخذ بالاعتبار قدرات وظروف وأولويات جميع الدول والشعوب من دون استثناء لضمان عدم تخلف أي منها.

وأضاف الغيص أنه من المتوقع أن يرتفع الطلب على الطاقة بنسبة 24 بالمئة في الفترة الممتدة إلى عام 2050 وذلك بسبب النمو المتوقع في تعداد السكان العالمي ونمو الاقتصاد العالمي منوها إلى أن حجم الاستثمارات المطلوبة في الصناعة النفطية لضمان مسارات طاقة منتظمة ومستدامة في المستقبل يبلغ 17ر4 تريليون دولار أمريكي حتى عام 2050.

كما أشاد الغيص بدور البرازيل وهي رئيس مجموعة ال20 لهذا العام لدورها القيادي الفعال والنهج الشامل الذي تبنته من أجل تعزيز وتنسيق الجهود عالميا مضيفا "بفضل روح الحوار الشامل يمكننا معا العمل نحو تحقيق رؤية البرازيل رئيس مجموعة الدول ال20 لهذا العام وهي "بناء عالم عادل وكوكب مستدام".

وأضاف "أن نجاح هذا الاجتماع والتوصل إلى اتفاق بين دول مجموعة ال20 حول البيان النهائي يعتبر إنجازا كبيرا يضاف لرصيد الجهود الدبلوماسية للبرازيل".